Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

التاريخى إلى أن دعوى ابن خلدون غير مطابقة للتاريخ من كل وجه، ثم قال: «والذى نستفيده من حقائق التاريخ أن قسماً كبيرا من الأحاديث دَوَّنه رجال يحتج بأقوالهم فى العربية، وأن كثيرا من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها، فيضاف هذا وذاك إلى ماوقع من التشديد فى رواية الحديث بالمعنى، وماعرف من احتياط أئمة الحديث وتحريهم فى الرواية، فيحصل الظن الكافى لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة فى الصدر الأول مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامه(١)».

ويرد على من يقول إنه قد وقع فى كثير من الأحاديث لحن بقوله: «إن كثيرا مما يُرَى أنه لحن، قد ظهر له وجه من الصحة، وقد ألف فى هذا الباب ابن مالك كتابه: «التوضيح فى حل مشكلات الجامع الصحيح(٢)». وبين أن ماوقع فى بعض الأحاديث من مخالفة للقواعد، لايقضى بترك الاحتجاج بالحديث جملة، كما أن الأشعار قد وقع فيها الغلط والتصحيف، وهى حُجَّةٌ بلا خلاف، أما السر فى إغفال المتقدمين للحديث فقد نُقل عن المجيزين الاستشهاد به أن ذلك يرجع إلى أن علماء العربية فى العهد الأول لم يتعاطوا رواية الحديث، ثم إن دواوين الحديث لم تكن مشتهرة بينهم(٣)، ومع هذا فقد ذكر أن كتب اللغة المتقدمة لم تخل من الاستشهاد بالحديث، ومثل لذلك بتهذيب الأزهرى.

وانتهى من بحثه إلى تقسيم الحديث إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول:

وهو مالا ينبغى الاختلاف فى الاحتجاج به فى اللغة، وتحته هذه الأنواع الستة:

---

(١) ن. م ١٧٥.

(٢) ن. م ١٧٧.

(٣) ن. م ١٧٦.